جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون

الحماية الجنائية للعامل
دراسة مقارنة

رسالة تقدمت بها الطالبة

نهاد علي ملك

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا / قسم القانون
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

احمد حمد اللّه احمد

1440هـ 2018م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِّمَّا عَمِلُوا ۖ

وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾

صدق الله العلي العظيم

التوبة الاية (19)

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ ﴾

صدق الله العلي العظيم

الشعراء الأية (183)

اقرار المشرف

أشهد إن أعداد رسالة الماجستير للطالبة (**نـهاد علي ملك**) الموسومة بـ (**الحماية الجنائية للعامل / دراسة مقارنة**) قد جرى تحت أشـــــــرافي في معهد العلمـين للدراسات الـــعليا , و إنها صالحة للمناقشة .

- التوقيع :
- الاســم : أ. م .د أحمد حمد الله أحمد
- العنوان : كلية القانون جامعة القادسية
- التاريخ :

اقرار المقوم اللغوي

أشهد بأن رسالة الماجستير الموسومة بـ (**الحماية الجنائية للعامل / دراسة مقارنة**) للطالبة (نهاد وعلي ملك) قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية .

- الامضاء :
- اللقب العلمي:
- الاسم:
- العنوان:
- التاريخ:

الإهداء

إلى صاحب القبّة البيضاء الإمام علي (عليه السلام)

والى روح جدّي الذي أوصاني ألّا اترك العلم

(جواد علي الخضيري)

الى كل من ساعدني في اتمام هذا العمل

شكـــــر و عرفان

الصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين محمد وآله الميامين ومن والآ هم إلى يوم الدين .

بعد الشكر والحمد لله جل جلالهِ لما منّ به علي من فضائل نعمهَ في كتابة رسالتي هذه لا يسعني إلا أن اتقّدم بالشكر الجزيل وعظيم الاحترام والتقدير لمن كان له الفضل الكبير في إنجاز هذه الرسالة و اتمامها ,الاستاذ الدكتور المساعد الجليل الدكتور (أحمد حمد الله) الذي تحّمل أعباء الإشراف ولم يبخل علي بالنصائح والتوجيهات السديدة فساعدني على إخراج الرسالة على ماهي الآن, فجزاه الله عني خير الجزاء.

و اتوجّه بفائق الشكر والامتنان لعمادة معهد العلمين للدراسات العليا وأخص بالذكر معاون العميد للشؤون الادارية الدكتور علي عبود بحر العلوم والدكتور رحيم الحمراني والدكتور أحمد الخفاجي لرعايته ومتابعته, واهتمامه بطلّاب العلم وتقديم وسائل الدعم والمساعدة للاستمرار في مسيرة التحصيل العلمي.

واتقدم بوافر الشكر والعرفان للأساتذة رئيس لجنة المناقشة و اعضائها الافاضل لتفضلهم بمناقشة الرسالة , وما سيقدمونه من ملاحظاتٍ ستكون إن شاء الله مِوضع اهتمامي وتقديري والعمل بموجبها.

وأتوجه بالشكر إلى كل من ساندي في كتابة رسالتي .

الباحثة

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الاول : ماهية الحماية الجنائية للعامل	13- 46
المبحث الاول :التعريف العامل	13 – 27
المطلب الاول : التعريف بالعامل وحقوقه وواجباته	13 – 17
الفرع الاول : التعريف العامل لغة واصطلاحا	14- 17
اولا:لغة	14- 15
ثانيا :تعريف العامل اصطلاحا	15 – 17
الفرع الثاني :حقوق العامل	17 – 22
المطلب الثاني : واجبات العامل	22- 27
المبحث الثاني : ذاتية العامل	27- 26
المطلب الثاني :تمييز العامل عما تشبه به	27- 38
الفرع الاول : أوجه الاختلاف بين العامل والموظف على الملاك المؤقتة	47- 35
الفرع الثاني : التشابه بين العامل والموظف على الملاك المؤقتة	35-38
الفرع الاول : أوجه الاختلاف بين العامل والموظف على الملاك المؤقتة	47- 35
الفرع الثاني : التشابه بين العامل والموظف على الملاك المؤقتة	35-38

الموضوع	الصفحة

المطلب الثاني : اساس الحماية الجنائية للعامل	38- 46
الفرع الاول : متطلبات الحماية الجنائية للعامل	38- 44
الفرع الثاني : النصوص الدستورية والداخلية للحماية الجنائية للعامل	44- 46
الفصل الثاني : الحماية الجنائية الموضوعية للعامل	47- 60
المبحث الاول : جريمتي العمل القسري بحق العامل وفصل العامل التعسفي	47- 59
المطلب الاول: جريمة العمل القسري للعامل	47- 53
الفرع الاول : اركان جريمة العمل القسري بحق العامل	48 – 50
الفرع الثاني :الاحكام العقابية لجريمة العمل القسري بحق العامل	50-53
المطلب الثاني : جريمة فصل العامل التعسفي	53- 59
الفرع الاول : الركن المادي لجريمة	53-56
الفرع الثاني :الاحكام العقابية لجريمة فصل العامل التعسفي	56-59
المبحث الثاني :الماسة بحقوق العامل المادية للعامل	59- 78
المطلب الاول :جريمة التلاعب باجور العمال	59 – 69
الفرع الاول :اركان جريمة التلاعب باجور العمال	59- 64
الفرع الثاني :احكام العقابية لجريمة التلاعب بأجور العمال	64- 69
المطلب الثاني : جريمة عدم شمول العامل بالضمان الاجتماعي	69- 78
الفرع الاول : اركان الجريمة	70 – 74
الفرع الثاني : احكام العقابية لجريمة عدم شمول العامل بالضمان الأجتماعي	74- 78
الفصل الثالث : الحماية الاجرائية للعامل	87- 130

الموضوع	الصفحة
المبحث الاول :الحماية الأجرائية للعامل في الدعوى الجزائية	78- 100
المطلب الاول :أوجة الحماية الأجرائية للعامل في مرحلتين التحري والتحقيق	78 - 88
الفرع الاول :مرحلة التحري	79 – 83
الفرع الثاني : مرحلة التحقيق	83 – 88
المطلب الثاني :مرحلة المحاكمة والطعن في الجرائم (الماسة بالعامل)	88-100
الفرع الاول :مرحلة المحاكمة في الجرائم الماسة بالعمال	88 -93
الفرع الثاني : مرحلة الطعن بالقرارات الصادرة من محاكم العمل	93- 100
المبحث الثاني :الاثبات الجنائي في الجرائم الماسة بالعامل	100- 130
المطلب الاول : الشهادة والخبرة الفنية	100- 122
الفرع الاول : الشهادة	100- 107
الفرع الثاني : الخبرة الفنية	107- 122
المطلب الثاني :الاقرار والقرائن	122 -129
الفرع الاول : الاقرار	122-127
الفرع الثاني : القرائن القضائية	127- 129
الخاتمة	130- 134
مصادر	134- 156

المستخّلص

يُعدّ عقد العمل من العقود المسمّاة الخاضعة لأحكام القواعد العامة إذ أنّ القانون المدني لايحمي العامل بالقدر الكافي لذلك وشُرع قانون العمل لينُظم علاقات العمل بين أطراف العقد بصورة توازي بين كل من العامل وصاحب العمل , ومن هنا فرض القانون التزامات متقابلة بين كُلّ من طرفيه إذ يستطيع أي من الطرفين الأمتناع عن الأداء كوسيلةً للتنفيذ , على الرغم من حقيقة إقرار القواعد العامة بذلك إلا أن أختلاف المركز القانوني لكل من العامل وصاحب العمل يجعل أحكامها غير وافية لحماية حقوق الطرف الضعيف في هذه العلاقة , إذ أن قانون العمل العراقي قد وفّرّ الحد الأدنى لحقوق العمال .

لذلك تناولت في هذه الرسالة دراسة الحماية الجنائية للعامل بشقّيها الحماية الموضوعية والحماية الأجرائية بيّنْتُ في الفصل الأول ماهية الحماية الجنائية للعامل بأعتماد المنهج الأستقرائي المقارن بأعتماد الجانب النظري أما في الفصل الثاني فقط تناولنا صور من الجرائم الواقعة على العامل أما في الفصل الثالث فقد تناولنا الحماية الأجرائية للعامل المتمثلة بالمحاكم المختصة بنظر الدعاوي العمالية وطرف الطعن المقررة قانوناً لكل قرار يصدر من محكمة العمل وتناولتْ مراحل التحّري والتحقيق والمحاكمة في الدعاوي العمالية مع مقارنة مسار التشريع العراقي في ما يتعلّق بالحماية الموضوعية والأجرائية للعامل مع مسار التشريعين الأردني والمصري مع المفاصل الجوهرية من هذه الدراسة دون أجراء مقارنات في مسائل الثانوية .